

انتهاك المقدسات

Violation of Sacred Symbols

"من الفكر إلى الفعل"

" From Thought to Action "

مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات
المجتمعية

Al-Faydh Scientific Center for Opinion Polls and
Community Studies



تسلط هذه الدراسة الضوء على ظاهرة انتهاك المقدسات، باعتبارها قضية معقدة ومتعددة الأبعاد تشمل الجوانب الدينية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، والقانونية، وقد أظهرت الدراسة أن المقدسات ليست مجرد رموز دينية، بل تمثل جوهر الهوية الفردية والجماعية، وتلعب دورًا أساسيًا في بناء القيم والسلوكيات داخل المجتمع، وقد ركزت على القرآن الكريم كمثال رئيس على الرموز المقدسة في العالم الإسلامي، مع ربط مكانته بالأطر القانونية الدولية وحقوق الإنسان.

توضح الدراسة أن هناك فرقًا جوهريًا بين النقد المشروع والإساءة المتعمدة، وأن التجاوزات غالبًا ما تنبع من دوافع متعددة: سياسية وأيديولوجية، رغبات شخصية استعراضية، مصالح اقتصادية وإعلامية، وأحيانًا خلفيات نفسية واجتماعية. كما بينت القراءة التاريخية أن الانتهاكات تمر بمراحل متدرجة من التجاوز الفكري والأدبي، إلى المؤسسي والإعلامي، ثم الفعل المادي، وأخيرًا الانتهاك الرقمي اللامركزي، مما يزيد سرعة امتدادها وتأثيرها في العصر الرقمي.

وقد تبين أن هذه الانتهاكات تحمل تداعيات عميقة على مختلف المستويات: تزايد الانقسامات الاجتماعية والطائفية، تفكيك النسيج المجتمعي، استغلال سياسي، توتر دبلوماسي، إضعاف القيم المشتركة، وتعقيدات أمنية وسيبرانية، لاسيما مع انتشار الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي.

التوصيات الاستراتيجية للدراسة، منها:

- 1- اعتماد استراتيجيات متكاملة تجمع التعليم والتثقيف الديني، والقوانين الوطنية والدولية، والإعلام المسؤول، والحوار المجتمعي.
- 2- دعم البحث العلمي والدراسات الميدانية المشتركة لفهم الدوافع النفسية والاجتماعية والسياسية للانتهاكات، وتطوير حلول استباقية.
- 3- خلق منصات حوار دائمة بين المسلمين وغير المسلمين، بهدف حماية مقدسات الجميع مع الحفاظ على حرية التعبير وحقوق الإنسان.

This study sheds light on the phenomenon of violating sacred symbols, considering it a complex and multidimensional issue encompassing religious, social, cultural, political, and legal aspects. The study demonstrates that sacred symbols are not merely religious icons but represent the core of individual and collective identity and play a fundamental role in shaping values and behaviors within society. The research particularly focuses on the Qur'an as a primary example of sacred symbols in the Islamic world, linking its status to international legal frameworks and human rights.

The study clarifies that there is a significant distinction between legitimate criticism and deliberate offense, and that violations often stem from multiple motivations: political and ideological agendas, personal or attention-seeking motives, economic and media interests, and sometimes psychological and social backgrounds. Historical analysis indicates that these violations typically occur in gradual stages: from intellectual and literary transgression, to institutional and media violations, then physical acts, and finally decentralized digital offenses, which accelerate their spread and impact in the digital age.

These violations carry profound repercussions at various levels: increasing social and sectarian divisions, weakening social cohesion, political exploitation, diplomatic tensions, erosion of shared values, and security and cyber challenges, particularly with the expansion of digital spaces and social media networks.

Strategic Recommendations of the Study include:

- 1- Adopting integrated strategies that combine education and religious awareness, national and international legal frameworks, responsible media, and community dialogue.
- 2- Supporting scientific research and joint field studies to understand the psychological, social, and political motivations behind violations, and to develop proactive solutions.
- 3- Creating permanent platforms for dialogue between Muslims and non-Muslims, aiming to protect the sacred symbols of all while preserving freedom of expression and human rights.

يُعدّ الدين أحد الركائز الكبرى التي شكّلت عبر التاريخ وعي الإنسان وهُويته الفردية والجماعية، فهو ليس مجرد منظومة اعتقادية، بل إطار يحدد القيم، ويمنح الحياة معنى وغاية، ومن بين الرموز الدينية التي تحظى بمكانة خاصة في وجدان الشعوب، تأتي المقدسات بوصفها خطوطاً حمراء، تتجاوز حدود الزمان والمكان، وتشكل رمزاً للكرامة الروحية والهوية الحضارية، وفي قلب هذه المقدسات، يبرز القرآن الكريم بعدّه النص الإلهي الأسمى في حياة المسلمين، حيث يمثل مرجعية إيمانية وتشريعية وأخلاقية لا غنى عنها.

غير أن العقود الأخيرة شهدت تصاعداً لافتاً في ظاهرة انتهاك المقدسات، التي لم تعد تقتصر على التعبير الفكري أو النقد الأدبي، بل تطورت لتأخذ أشكالاً أكثر صدامية وعلنية، مثل حرق المصحف الشريف أو نشر الرسوم المسيئة، لتتحول من جدل فكري إلى أفعال استفزازية مادية ذات آثار سياسية واجتماعية ودبلوماسية واسعة، وتكتسب هذه الظاهرة خطورتها من كونها تقع عند نقطة التماس بين حرية التعبير كحق إنساني، وبين احترام المقدسات كواجب أخلاقي وإنساني، وهو ما جعلها مجالاً مفتوحاً للصراع الفكري والإعلامي والسياسي. وتأتي هذه الدراسة بعنوان (انتهاك المقدسات- من الفكر إلى الفعل) لتسعى إلى مقارنة هذه الإشكالية عبر مجموعة من المحاور التي تبدأ ببحث مكانة الدين والمقدسات في الوعي الإنساني والقانون الدولي، مروراً بتحليل الجدل القائم بين حرية التعبير واحترام المقدسات، وصولاً إلى قراءة في دوافع التجاوزات وأبعادها السياسية والاقتصادية والشخصية، كما تستعرض الدراسة سرداً تاريخياً لحالات بارزة من الانتهاكات، وتبحث في التداعيات الاجتماعية والسياسية والأمنية، قبل أن تنتهي إلى المواقف الرسمية والحلول الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في احتواء هذه الظاهرة والحد من تداعياتها.

المحور الأول: خلفية نظرية- مكانة الدين والمقدسات

1- مكانة الدين في الوعي الإنساني والاجتماعي

منذ نشأة الإنسان ارتبط وجوده بالبحث عن المعنى، وجاء الدين ليؤطر هذا البحث ويوجه طاقات الفرد والجماعة، فيرى علماء الاجتماع أن الدين ليس مجرد عقيدة فردية، بل هو "حقيقة اجتماعية" تسهم في خلق التماسك داخل المجتمع، عبر منظومة من الرموز والشعائر والقيم المشتركة، كما اعتبره ماكس فيبر محدداً رئيساً للثقافة والتاريخ، إذ ارتبطت نشأة الرأسمالية الغربية بروح البروتستانتية التي بثت قيم الانضباط والعمل.

من جهة أخرى، يوضح علماء النفس منهم كارل يونغ أن الدين يلبي حاجات نفسية عميقة مرتبطة بالرموز والمعاني الجمعية، وأنه يوفّر للفرد إحساساً بالانتماء والهوية والطمأنينة، ولذلك، فإن انتهاك المقدسات لا يُفهم كإساءة إلى معتقد شخصي فحسب، بل كتهديد لمنظومة أوسع تُشكّل هوية الأفراد والجماعات وتماسكهم الاجتماعي.

2- مكانة الكتب السماوية والقرآن الكريم

تحظى الكتب السماوية عمومًا بمكانة سامية عند أتباع الديانات الإبراهيمية، فهي مصدر التشريع والعبادة والقيم الأخلاقية، والقرآن الكريم يمثل عند المسلمين أرفع درجات القداسة، إذ يُنظر إليه على أنه كلام الله المنزل بلفظه ومعناه، المحفوظ من التحريف "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (الحجر: 9). قدسية القرآن ليست مجرد بُعد ديني، بل لها امتداد ثقافي وحضاري ولغوي، فالقرآن أسهم في بلورة اللغة العربية وآدابها، وفي تشكيل المرجعية الفكرية للمجتمعات الإسلامية، وهو حاضر في تفاصيل الحياة اليومية للمسلمين، فيُتلى في الصلوات اليومية، يُستحضر في المناسبات، ويُستند إليه في القضاء والتشريع، لذلك، فإن أي اعتداء عليه يفسّر جماعيًا كاعتداء على الأمة الإسلامية كلها، ويستدعي ردود فعل جماعية قد تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

3- حماية المقدسات في القانون الدولي

يقرّ القانون الدولي بضرورة احترام الأديان والمقدسات في إطار حماية حرية المعتقد ورفض خطاب الكراهية، فقد نصت المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على حرية الدين والمعتقد، فيما جاءت المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) ل تمنع "أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف". وقد تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عدة قرارات تحث على مكافحة "ازدراء الأديان"، وإن كان الجدل قائمًا حول مدى تعارض ذلك مع حرية التعبير، وهنا تظهر إشكالية محورية: فبينما ترى بعض الدول الغربية أن حماية المقدسات قد تتعارض مع حرية الرأي، تعد دول أخرى أن ازدراء الأديان يشكل تهديدًا مباشرًا للسلم الأهلي ويشجع على العنف والكراهية. وبذلك يتضح أن مكانة المقدسات ليست شأنًا داخليًا محضًا، بل قضية ذات امتداد عالمي، تتقاطع فيها الاعتبارات الدينية والثقافية مع الأبعاد القانونية والسياسية، مما يفسر حساسية التعامل معها وضرورة ضبطها بتوازن يراعي حقوق الإنسان ويحفظ السلم المجتمعي.

المحور الثاني: الجدل المفتوح بين حرية التعبير واحترام المقدسات

1- حرية الحوار والتفكير كحق إنساني

تُعدّ حرية التعبير والحوار من الحقوق الأساسية التي نصّت عليها المواثيق الدولية، حيث أكدت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير"، كما عدّ الفيلسوف جون ستيوارت ميل أن حرية الفكر والتعبير تمثل شرطًا أساسيًا لتقدم المجتمعات، لأن النقاش الحر يتيح اختبار الأفكار وتمحيصها.

لكن حرية الحوار، بما تحمله من قيمة إنسانية، لا تعني الفوضى أو استباحة المقدسات، فالحوار الحر يتطلب

نيةً معرفية، هدفها الفهم والنقد البناء، لا الاستفزاز أو الإهانة، ومن هنا يبرز الفرق بين النقد العلمي والفكري المشروع الذي يفتح آفاق النقاش، وبين الاعتداء الرمزي أو المادي على المقدسات الذي يغلق باب الحوار ويؤجج مشاعر الكراهية.

2- الحدود الفاصلة بين النقد والإساءة

إحدى المعضلات الكبرى تكمن في رسم الحد الفاصل بين حرية التعبير والإساءة المتعمدة، فبينما يمكن اعتبار النقد أو الاجتهاد الديني تعبيراً عن حرية فكرية، فإن التحقير أو الازدراء المتعمد للمقدسات يتجاوز هذا الحق ويتحول إلى خطاب كراهية.

إن العناصر الثلاثة الفاصلة التي يقترحها باحثو القانون وعلم الاجتماع تشمل: النية، هل الهدف إثراء النقاش أم إهانة الآخر؟ واللغة والأسلوب، هل يُستخدم خطاب علمي موضوعي أم ألفاظ تحقيرية؟ والأثر الاجتماعي، هل يقود الفعل إلى إثراء الفهم المتبادل أم إلى العنف والانقسام؟ هنا نجد أن الموازنة بين القيم تتطلب تفریقاً دقيقاً بين النقد الأكاديمي الذي يهدف للفهم، وبين الإساءة الاستفزازية التي تهدف إلى الإهانة أو إثارة ردود فعل عنيفة.

3- إشكالية التوازن بين حرية التعبير والأمن المجتمعي

القانون الدولي يعترف بحرية التعبير، لكنه يضع لها قيوداً في حال تعارضها مع السلم الأهلي، فالمادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تلزم الدول بحظر أي دعوة للكراهية القومية أو الدينية إذا كانت تشكل تحريضاً على التمييز أو العنف، إلا أن الممارسة العملية تكشف ازدواجية واضحة ففي حين تتساهل بعض الدول الغربية مع الإساءة للمقدسات باعتبارها حرية رأي، فإنها تتشدد في مواجهة خطاب معادٍ للسامية أو إنكار المحرقة، وهذا التناقض يعكس بُعداً سياسياً وثقافياً في تطبيق القانون، ويغذي شعوراً لدى المسلمين بأن مقدساتهم مستباحة بلا حماية.

4- جدلية القيم- الحرية مقابل الاحترام

من زاوية فلسفية، يمثل هذا الجدل صراعاً بين قيمتين إنسانيتين أساسيتين:

أ- قيمة الحرية الفردية التي تتيح التعبير عن الرأي بلا قيود.

ب- قيمة الاحترام المتبادل التي تضمن بقاء السلم الاجتماعي وصيانة كرامة الآخر.

يذهب بعض الفلاسفة إلى أن المجتمعات التعددية تحتاج إلى "عقل تواصلي"، يقوم على الاحترام المتبادل في الخطاب العام، لا على فرض رأي أو إهانة معتقد، أي أن الحرية الحقيقية لا تعني انتهاك المقدسات، بل أن تُمارَس في إطار من المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية.

المحور الثالث: قراءة في الدوافع والأسباب

لا يمكن النظر إلى أفعال انتهاك المقدسات على أنها مجرد سلوكيات عابرة أو مواقف فردية منعزلة؛ فهي في كثير من الأحيان نتاج تداخل معقد لعوامل سياسية وأيديولوجية واقتصادية ونفسية، تتجاوز حدود الفعل الفردي لتكشف عن بنية ثقافية وسياسية عميقة.

أولاً: الدوافع السياسية والأيدولوجية

غالبًا ما تُستغل قضايا المقدسات في الصراعات السياسية والثقافية، إذ يستخدمها بعض الساسة كأداة لتعبئة الجماهير أو لكسب أصوات انتخابية عبر إثارة مشاعر الخوف والكراهية.

أ- الإسلاموفوبيا: برزت كظاهرة متنامية في الغرب بعد أحداث 11 أيلول 2001، حيث صُوّر الإسلام في الخطاب الإعلامي والسياسي كتهديد أمني وثقافي، ومن ثم تحوّل استهداف المقدسات الإسلامية إلى وسيلة رمزية لتأكيد هذا الخطاب.

ب- الصراع الحضاري: وفق طرح صامويل هنتنغتون في "صدام الحضارات"، أصبح الدين أحد خطوط التماس في النزاعات العالمية، حيث يُوظف انتهاك المقدسات كرسالة سياسية للتأكيد على التفوق الثقافي أو رفض الآخر.

ثانياً: الدوافع الشخصية والاستعراضية

تظهر بعض حالات الانتهاك مرتبطة بدوافع فردية، كالرغبة في الشهرة أو إثبات الذات عبر الاستفزاز، وفي ظل هيمنة الإعلام الرقمي، أصبح الفعل الاستفزازي- مثل حرق المصحف أو نشر رسوم مسيئة- وسيلة سهلة وسريعة للحصول على ملايين المشاهدات والمتابعين.

أ- السعي للشهرة: يسعى بعض الأفراد إلى لفت الأنظار، حتى لو كان الثمن إهانة المقدسات.

ب- الخلفيات النفسية: قد ترتبط بعض هذه الأفعال باضطرابات شخصية أو بميل مرضي للفت الانتباه عبر السلوك العدائي.

ت- النزعة التمردية: إذ يختار البعض مواجهة المقدسات باعتبارها رمزًا للسلطة أو للقيود الاجتماعية، فيمارسون الانتهاك كفعل احتجاجي.

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية والإعلامية

لا يمكن إغفال البعد الاقتصادي في انتشار الظاهرة، ففي عالم الإعلام الرقمي، تتحول الإساءة إلى "منتج" مربح:

أ- صناعة الاستفزاز: المحتوى المثير للجدل يجذب الإعلانات والمشاهدات، ما يجعل بعض المؤسسات الإعلامية تعتمد نشر مواد مسيئة لتحقيق أرباح.

ب- سوق الكراهية: بعض الجماعات اليمينية المتطرفة تموّل حملات تستهدف الإسلام والمقدسات بهدف تجييش الرأي العام واستقطاب الدعم المالي والسياسي.

ت- المنصات الرقمية: خوارزميات شبكات التواصل الاجتماعي تعزز انتشار المحتوى الاستفزازي، لأنها تكافئ المواد المثيرة للانقسام بكثرة التفاعل.

رابعاً: التفسيرات الاجتماعية والنفسية

يمكن أيضاً فهم بعض أشكال الانتهاك في ضوء نظريات علم الاجتماع وعلم النفس:

أ- نظرية كبش الفداء: يرى علماء الاجتماع أن الجماعات قد تلجأ إلى تحميل الأقليات أو المختلفين دينياً مسؤولية أزماتها، فتتحول المقدسات إلى هدف للعدوان.

ب- الهوية الجمعية: وفقاً لـ نظرية الهوية الاجتماعية، فإن إهانة المقدسات تُستخدم أحياناً لتعزيز تماسك جماعة الأغلبية على حساب "الآخر المختلف".

ت- العقد النفسية الفردية: قد تدفع بعض الأزمات الشخصية (مثل الإحباط أو الشعور بالتهميش) الأفراد إلى التعبير عن غضبهم عبر انتهاك ما يقدره الآخرون.

المحور الرابع: من الفكر إلى الفعل- سرد تاريخي للتجاوزات

شهدت العقود الأخيرة ظهور تجاوزات فكرية وأدبية وإعلامية- فنية حتى ممارسات سلوكية- عملية استهدفت الرموز الدينية، أبرز الأمثلة رواية "آيات شيطانية" لسليمان رشدي (1988)، التي أثارت جدلاً واسعاً في العالم الإسلامي، وهذا التجاوز لم يقتصر على النص نفسه، بل امتد إلى حملات إعلامية وسياسية، وأدى إلى صدور فتوى دينية معتبرة، مؤكداً أن الفكر وحده يمكن أن يتحول إلى صراع مفتوح إذا لم يُدار بحساسية دينية واجتماعية.

وايضاً تجاوزت بعض الانتهاكات حدود الأفراد لتصل إلى مؤسسات رسمية وإعلامية، مثال ذلك: الرسوم الكاريكاتيرية الدنماركية (2005) التي عرضتها صحيفة "يولانديس- بوستن"، ما تسبب في احتجاجات عالمية وأزمة دبلوماسية، كذلك، كشفت أحداث غوانتانامو عن تجاوزات مؤسساتية ضد المسلمين، ما أعاد النقاش حول العلاقة بين السلطة السياسية واحترام الرموز الدينية.

هنا يظهر البُعد الرمزي للانتهاك المؤسسي، حيث يمكن أن يرسخ الانقسام ويؤجج الصراعات الدولية حتى لو كان الفعل نفسه محدوداً جغرافياً.

وتتخذ بعض الانتهاكات شكلاً مادياً صريحاً، كما حدث في حالات حرق المصاحف على يد سلوان موميكا، أو الاعتداء على رموز دينية أخرى والتي كان آخرها حرق كتاب الله المجيد القرآن الكريم على يد الأمريكية فالتينا غوميز، وهذه الأفعال العلنية تتسم بالاستفزازية، وتؤدي غالباً إلى ردود فعل جماهيرية عنيفة، وقد تصل إلى إشعال نزاعات اجتماعية ودينية.

يمكن اعتبار هذا النوع من التجاوز مرحلة انتقالية من الفكر إلى الفعل، حيث يتحول الطرح الرمزي أو الفكري إلى عمل ملموس يلمسه المجتمع مباشرة.

ايضا شهدت السنوات الأخيرة تحولاً نوعياً في طبيعة الانتهاكات، بفعل الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي، نموذج ذلك حملة "يوم رسم محمد"، حيث أطلق ناشطون رقميون دعوات لإهانة الرموز الدينية عبر الإنترنت.

يمثل هذا الانتهاك نموذجاً للانتهاك اللامركزي، إذ يمكن للأفراد من مختلف أنحاء العالم المشاركة في الحملة دون وجود مؤسسة رسمية أو جهة محددة، وهذا يضاعف صعوبة الرقابة، ويجعل التداعيات أسرع وأوسع، إذ تنتشر الرسائل الاستفزازية بين ملايين المستخدمين خلال ساعات.

قراءة تحليلية لتطور التجاوزات

عند رصد هذه الحالات، يتضح أن الانتهاك يمر عادة بمراحل:

- 1- مرحلة الفكر أو الطرح الأدبي: يكون الهدف نقدياً أو إبداعياً، لكن قد يُساء فهمه.
 - 2- مرحلة الإعلام المؤسسي: يمكن أن يتحول الفعل الفردي إلى قضية عامة نتيجة التغطية الإعلامية.
 - 3- مرحلة الفعل المادي المباشر: مثل الاعتداء على المقدسات أو الرموز الدينية.
 - 4- مرحلة الانتهاك الرقمي اللامركزي: حيث يصبح الفعل عالمياً بسرعة، ويصل إلى جمهور واسع جداً.
- هذا التسلسل يوضح أن تجاوز المقدسات ليس حادثاً مفاجئاً، بل نتاج تراكم فكري واجتماعي وسياسي، يمكن رصده وتحليله للتقليل من تداعياته المستقبلية.

المحور الخامس: التداعيات- آثار التجاوزات

إن انتهاك المقدسات يترك أثراً عميقاً على النسيج الاجتماعي، حيث يؤدي إلى تفكيك الروابط بين الجماعات وإثارة الكراهية والتمييز، وتظهر هذه التداعيات في تصاعد الانقسامات الطائفية والدينية، كما رأينا بعد الرسوم الكاريكاتيرية أو حرق المصاحف، إذ دفعت هذه الأحداث إلى احتجاجات واسعة وأثرت على حركة الحياة اليومية والاقتصاد المحلي، كما تتراجع الثقة بين الأفراد والجماعات المتنوعة، فتضعف روح التعاون والتسامح، ويصبح المجتمع أكثر عرضة لتصعيد النزاعات الفردية والجماعية.

ويشير علماء الاجتماع إلى أن هذه الانتهاكات تترك بصمة دائمة في الذاكرة الجمعية، مما يخلق ثقافة عداوة مستمرة بين الأجيال، ويحوّل أحداثاً رمزية إلى مرجعية للصراع المستقبلي.

ولا تتوقف التداعيات عند المستوى الاجتماعي، بل تمتد إلى السياسة والدبلوماسية، حيث يمكن لهذه الانتهاكات أن تضعف الثقة بين الدول، كما ظهر في أزمة الرسوم الدنماركية التي أضرت بالعلاقات بين الدول الأوروبية والعديد من الدول الإسلامية، كما يمكن لبعض القوى السياسية استغلال هذه الأحداث لتعبئة الرأي العام، أو لإعادة تأجيج النزاعات الداخلية والخارجية، ويبرز تحدٍ كبير في صياغة السياسات الدولية، إذ تحاول المنظمات الدولية الموازنة بين حماية حرية التعبير ومنع التحريض على الكراهية، وهو ما يوضح هشاشة التوافق العالمي حول هذه القضايا الحساسة.

على المستوى الثقافي والفكري، تؤدي التجاوزات على المقدسات إلى تثبيط الحوار بين الثقافات والأديان، إذ يخشى الباحثون والمثقفون من إثارة جدل ديني يؤدي إلى استهدافهم شخصيًا أو مهنيًا، كما يسهم هذا المناخ في انتشار خطاب التطرف، حيث يستخدم البعض الانتهاكات لتبرير العنف باسم الدفاع عن المقدسات، مما يخلق دورة مستمرة من الانتقام الرمزي والمادي، كما تتعرض القيم المشتركة للمجتمعات إلى وهن، فتضعف المبادئ الأخلاقية والاجتماعية مثل التسامح والاحترام المتبادل، الأمر الذي يزيد من هشاشة النسيج المجتمعي ويحد من قدرة المجتمع على إدارة الصراعات بطرائق سلمية.

في العصر الرقمي، تتضاعف التداعيات الأمنية، إذ يمكن للانتهاكات أن تحرض على العنف الجماعي عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتستغل لشن هجمات سيبرانية على مؤسسات أو دول، كما تسبب في انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات، مما يفاقم حالة الهلع ويؤثر على الاستقرار المجتمعي والسياسي. وبناءً على ذلك، يظهر أن تداعيات انتهاك المقدسات ليست محدودة بالأبعاد الرمزية والدينية، بل تتداخل مع الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية، وهو ما يجعل معالجة هذه الظاهرة مهمة معقدة تتطلب استراتيجيات متعددة المستويات، تجمع بين القانون والتعليم والإعلام والحوار الثقافي والدبلوماسية.

المحور السادس: المواقف الرسمية والحلول الاستراتيجية

تباين ردود الفعل الرسمية تجاه انتهاك المقدسات بين المؤسسات الدينية، والحكومات، والمنظمات الدولية، وهو ما يعكس تعقيد في إدارة هذه الظاهرة على المستويين المحلي والدولي، فقد تبنت المؤسسات الدينية موقفًا واضحًا في حماية الرموز المقدسة وتوضيح الخط الفاصل بين النقد المشروع والإساءة المتعمدة، مع التركيز على ضرورة التوعية المجتمعية والتثقيف الديني الذي يعزز الاحترام المتبادل، أما الحكومات، فقد اتخذت سياسات قانونية وتنظيمية، تتراوح بين فرض عقوبات على المسيئين للمقدسات، إلى سن تشريعات تمنع التحريض على الكراهية، بما يهدف إلى صون الأمن الاجتماعي وضمان الاستقرار السياسي. على المستوى الدولي، تحاول المنظمات الأممية والمجتمعات الدولية إيجاد توازن دقيق بين حماية حرية التعبير وصون المقدسات، من خلال توصيات بشأن مكافحة خطاب الكراهية وازدراء الأديان، وإطلاق مبادرات للحوار بين الثقافات والأديان، مع التأكيد على أن احترام المقدسات لا يجب أن يُستخدم ذريعة لقمع البحث العلمي أو النقد الموضوعي.

فيما يخص الحلول الاستراتيجية، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور متكاملة:

أولاً- المحور الفكري والتربوي، ويشمل تعزيز الثقافة الدينية الصحيحة، وغرس قيم التسامح والاحترام المتبادل في المدارس والجامعات، وتدريب الإعلاميين والمثقفين على إدارة الخطاب الديني والاجتماعي بطريقة مسؤولة، مع التركيز على قدرة التربية على الحد من خطاب الكراهية وتشجيع النقاش الموضوعي. ثانيًا- المحور القانوني والتنظيمي، ويشمل تحديث التشريعات المحلية بما يوازن بين حرية التعبير وحماية

المقدسات، وتطوير آليات الرقابة الفعالة على المحتوى الإعلامي والرقمي، مع ضمان مساءلة من يخرق القوانين دون المساس بحقوق الأفراد الأساسية، كما يمكن تعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات ووضع أطر توافقية لحماية المقدسات على مستوى عالمي.

ثالثاً- المحور الإعلامي والتواصلي، ويشمل تصميم حملات إعلامية تروج للتعايش السلمي، ومواجهة التضليل والشائعات، وإبراز نماذج إيجابية للتعايش بين الأديان والثقافات، مع توظيف المنصات الرقمية لإشاعة قيم الاحترام والمسؤولية في التعبير عن الرأي.

إن دمج هذه المحاور الثلاثة يوفر إطاراً عملياً للتعامل مع انتهاك المقدسات، بحيث يجمع بين الجانب التعليمي والقيمي، والجانب القانوني، والجانب الإعلامي التواصلي، ما يزيد من فعالية الحلول ويقلل من آثار التجاوزات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

الاستنتاجات العامة

تؤكد الدراسة أن انتهاك المقدسات يمثل ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الاعتبارات الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية، فقد أظهر الإطار النظري أن المقدسات ليست مجرد رموز دينية، بل هي جزء من الهوية الفردية والجماعية، وتلعب دوراً محورياً في تشكيل القيم والسلوكيات داخل المجتمع، كما أن مكانة القرآن الكريم والكتب السماوية الأخرى تتجاوز البعد الروحي لتصل إلى البعد الثقافي والحضاري. على صعيد الجدل حول حرية التعبير، بينت الدراسة أن هناك فرقاً جوهرياً بين النقد المشروع والإساءة المتعمدة، وأن إدارة هذا التوازن تتطلب وعياً قانونياً وأخلاقياً، فضلاً عن ثقافة مجتمعية تدرك حدود الحقوق والمسؤوليات، كما كشف تحليل الدوافع وراء التجاوزات أن الظاهرة ليست عشوائية، بل تنبع من مزيج من الأبعاد السياسية والأيدولوجية، والرغبات الشخصية الاستعراضية، والمصالح الاقتصادية والإعلامية، إضافة إلى خلفيات نفسية واجتماعية.

وأظهرت القراءة التاريخية للتجاوزات أن الانتهاك يمر عادة بمراحل متدرجة: من الفكر الأدبي والفكري، إلى الإعلام المؤسسي، ثم الفعل المادي، وأخيراً الانتهاك الرقمي اللامركزي، ما يجعل آثار هذه الأفعال أكثر سرعة وامتداداً في العصر الرقمي، ومن هنا تأتي أهمية فهم التداعيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية لهذه الانتهاكات، التي تهدد النسيج الاجتماعي وتفاقم النزاعات وتضعف القيم المشتركة، كما تؤثر على العلاقات الدولية والأمن السيبراني.

وفي ضوء ذلك، برزت أهمية المواقف الرسمية والحلول الاستراتيجية، التي تجمع بين التعليم والتثقيف الديني، والتشريعات القانونية المنظمة، والإعلام المسؤول، لضمان حماية المقدسات وتقليل الأضرار الناجمة عن الانتهاكات، ويؤكد النهج الاستراتيجي للدراسة على أن الجمع بين هذه المحاور الثلاثة يوفر آلية متكاملة للتعامل مع الظاهرة، ويحقق التوازن بين حرية التعبير واحترام المقدسات، بما يحافظ على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي والثقافي.

وبناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن معالجة انتهاك المقدسات تتطلب رؤية شاملة متعددة المستويات، تجمع بين الفهم النظري والتحليل الواقعي، وبين الأطر القانونية والسياسات العملية، مع تعزيز ثقافة الاحترام والحوار بين الأديان والثقافات، ويظل الهدف النهائي هو حماية الرموز الدينية باعتبارها عنصراً أساسياً في الهوية الإنسانية، مع ضمان استمرار الحوار الحر والبناء في المجتمعات المتعددة الثقافات والديانات.

التوصيات الاستراتيجية للتعامل مع انتهاك المقدسات أولاً: البعد المحلي - المجتمعات العربية والإسلامية

1- تعزيز الثقافة الدينية والاجتماعية

- أ- تطوير مناهج تعليمية في المدارس والجامعات تركز على قيم الاحترام والتسامح والتعايش بين الطوائف، مع شرح معمق لدور القرآن الكريم والرموز الدينية الأخرى في الهوية الجمعية.
- ب- تنظيم ندوات وورش عمل للمثقفين، الإعلاميين، والقيادات المجتمعية والدينية حول إدارة الخطاب الديني والاجتماعي، والتمييز بين النقد البناء والإساءة المتعمدة.
- ت- تعزيز دور المؤسسات الدينية المحلية (الحوزات العلمية، الأزهر الشريف، المجمعيات الفقهية، المجالس الدينية في الدول العربية) في إصدار فتاوى ومواقف واضحة تُدين الإساءة للمقدسات، وتُشجع الحوار البناء بين الشباب والمجتمعات المحلية.

2- تطوير الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية

- أ- تحديث القوانين المحلية لموازنة حرية التعبير وحماية المقدسات، مع نصوص واضحة لمعاقبة التحريض على الكراهية أو الإساءة العمدية، وضمان الشفافية والعدالة القضائية في تطبيقها.
- ب- إنشاء هيئات وطنية لمراقبة المحتوى الإعلامي الرقمي، والتعاون مع المنصات الرقمية لمنع انتشار المواد المسيئة، مع ضمان عدم تقييد حرية البحث العلمي والنقد الموضوعي.
- ت- إشراك المجتمع المدني والمنظمات الشبابية في مراقبة الانتهاكات، والإسهام في مبادرات التوعية المجتمعية.

3- الإعلام المحلي والتواصل الاجتماعي

- أ- إطلاق حملات إعلامية محلية للترويج للتعايش السلمي، ونشر قصص نجاح في الحوار بين الأديان والطوائف، مع مواجهة الأخبار الكاذبة والشائعات التي تُوَجِّع الكراهية.
- ب- تدريب الإعلاميين على توخي الدقة والحساسية في تناول الموضوعات الدينية، مع تعزيز الإعلام الديني المستقل لتقديم رؤى إيجابية ومتوازنة.

ثانيًا: البعد الأممي - المنظمات الدولية والمجتمعات غير الإسلامية

1- تعزيز التعاون الدولي وحماية الحقوق الأساسية

- أ- تشجيع المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، اليونسكو، مفوضية حقوق الإنسان) على إصدار توصيات واضحة لمكافحة خطاب الكراهية وحماية المقدسات، مع مراعاة التعددية الثقافية والدينية.
- ب- تطوير أطر قانونية دولية تضمن حماية المقدسات من الإساءة دون المساس بحرية التعبير، مع تبادل الخبرات بين الدول في إدارة الأزمات المرتبطة بالرموز الدينية.
- ت- إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية غير الإسلامية في برامج حوارية مشتركة لتعزيز التفاهم بين المجتمعات المختلفة.
- ث- تبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين التعليم والثقيف الديني، والقوانين الوطنية والدولية، والإعلام المسؤول، والحوار المجتمعي، بحيث يكون التعامل مع الانتهاكات شاملاً ومتوازناً.
- ج- تشجيع البحث العلمي والدراسات الميدانية المشتركة بين المؤسسات الأكاديمية في العالم العربي والعالم، لفهم الدوافع النفسية والاجتماعية والسياسية وراء الانتهاكات، وتطوير حلول استباقية وفعّالة.
- ح- تعزيز دور القيادات الدينية والاجتماعية الدولية في خلق منصات حوار مستمرة بين المسلمين وغير المسلمين، بهدف تقليل التوترات الرمزية وحماية مقدسات الجميع، مع الحفاظ على حرية التعبير وحقوق الإنسان.

2- المجتمع المدني العالمي والشبكات الرقمية

- أ- دعم المبادرات الدولية للشباب والمجتمعات المدنية للترويج للتسامح والحوار بين الأديان، واستخدام المنصات الرقمية لنشر محتوى إيجابي وموثوق.
- ب- تطوير برامج تدريبية مشتركة بين المجتمعات المدنية في الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية حول إدارة النزاعات الرمزية والدينية، مع التركيز على الوقاية من التصعيد.

3- إدارة الأزمات والتدخل المبكر على المستوى الدولي

- أ- إنشاء وحدات استجابة متعددة التخصصات (خبراء قانونيون، إعلاميون، فقهاء، ومحللون اجتماعيون) للتعامل السريع مع أي تجاوزات للمقدسات يمكن أن تؤدي إلى توترات دولية أو محلية.
- ب- تعزيز آليات الرصد المبكر للانتهاكات عبر المنصات الرقمية العالمية، بما يتيح للمنظمات الدولية والحكومات اتخاذ إجراءات وقائية قبل تفاقم الأزمة.

المصادر

- 1- الجبوري، محمد (2019). الخطاب الديني والإعلامي في مواجهة التطرف بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- 2- الحمداني، سليمان. (2020). الرموز الدينية في الإعلام العربي: دراسة تحليلية. القاهرة: دار المعارف.
- 3- الزرقا، مصطفى أحمد. (2015). فقه الأقليات وحماية المقدسات. عمان: دار النفائس.
- 4- الطاهر، عبد الرحمن. (2017). حرية التعبير وحدودها في الشريعة الإسلامية. بيروت: دار الفكر العربي.
- 5- Alalwani, Taha Jabir. (2011). Apostasy in Islam: A Historical and Scriptural Analysis. International Institute of Islamic Thought.
- 6- Hassner, Ron E. (2011). Blasphemy and Violence. International Studies Quarterly, 55(1), 23–45. <https://doi.org/10.1111/j.1468-2478.2010.00619.x>
- 7- Lewis, Bernard. (1991). Behind the Rushdie affair. The American Scholar, 60(2), 185–196.
- 8- Khan, Shahnaz. (2011). Blasphemy against the Prophet. In C. Fitzpatrick & A. H. Walker (Eds.), Muhammad in History, Thought, and Culture (pp. 59–67). ABC-CLIO.
- 9- Saeed, Abdur Rahman, & Saeed, Hassan. (2004). Freedom of Religion, Apostasy and Islam. Ashgate Publishing.

تأسس مركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة، ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الدراسات او الاوراق البحثية والمقالات عن الاتجاهات الفكرية التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaidcenter2011@gmail.com



www.al-faidh.com



العراق - بغداد - الكرادة

